

إختبار قُوَّةِ الدَّخْلِ الشَّامِلِ كَمِقياسٍ جَدِيدٍ لِلأداءِ المَالِي

دليل عملي من الشركات المِصرِيَّةِ المُسجَلَةِ

د. حسن كامل فرج خميس¹

مُلخَصُ البَحْثِ:

أصبحت الشركات المصرية المسجلة ببورصتا القاهرة والإسكندرية لأوراق المالية مُطالبَةً بِتطبيقِ مُتطلباتِ المعيارِ المُحاسبيِ المِصرِيِ الأَوَّلِ المُعدلِ وموضوعه عرض القوائم المالية، ومن مُتطلباتِ المعيارِ المُذكورِ ما يتعلّق بِحتميةِ عرضِ قائمةِ الدخْلِ الشَّامِلِ، وكان هدفُ مُعدِّليِ معاييرِ المحاسبةِ المِصرِيَّةِ بِإضافةِ تلكِ القائمةِ للقراراتِ الماليةِ المُتعارفِ عليها مُمثلاً في توفيرِ معلوماتٍ أكثرَ ملائمةً وعدالةً لِمُسْتخدِميِ القوائمِ الماليةِ، وتمثلتِ المَهْمَةُ الأُولَى لهذهِ الدراسةِ في إختبارِ ما إذا كانَ رقمُ الدخْلِ الشَّامِلِ من القُوَّةِ بِمكانٍ بحيثُ يصلُحُ بأن يكونَ مقياساً جديداً للأداءِ المَالِيِ للشركاتِ المِصرِيَّةِ المُسجَلَةِ بدلاً عن مقياسِ الأداءِ المَالِيِ الذي يمكنُ أن يوفّرهُ رقمُ صافيِ الدخْلِ التقليدي، وقد تكونتِ العينةُ المبدئيةُ للدراسةِ من عددِ ٧٠ شركةٍ مُسجَلَةِ ببورصةِ الأوراقِ الماليةِ المِصرِيَّةِ، إنتهتِ الى ٦٠ شركةٍ مُسجَلَةِ بَعْدَ استبعادِ تِلْكَ الشركاتِ التي لم تلتزمِ بعرضِ قائمةِ الدخْلِ الشَّامِلِ إضافةً لِتِلْكَ التي تُبَيِّنُ لِلباحثِ عدمَ صلاحيةِ قوائمها الماليةِ لِلتحليلِ الإحصائيِ بسببِ ارتفاعِ بواقي الإندثارِ المعياريةِ الخاصةِ بها، وبعد استخدامِ بعضِ الأساليبِ الإحصائيةِ المناسبةِ كاختبارِ التوزيعِ الطبيعيِ للبياناتِ لكلِ من كلومجروف سميروف -شابيرو ويلك، فضلاً عن تحليلِ سلوكِ التفلطحِ والإلتواءِ لِلتحققِ من إعتداليةِ التوزيعِ الطبيعيِ للبياناتِ، إضافةً لِلانحدارِ البسيطِ بطريقةِ المربعاتِ الصغرى OLS، وأخيراً المقارنةِ بينِ المتوسطاتِ بِاستخدامِ إختبارِ ويلجيكسون للرتب، وانتهى الباحثُ الى نتائجِ إحصائيةِ تشيرُ الى قُوَّةِ وتميزِ رقمِ الدخْلِ الشَّامِلِ مُقارنةً بِرقمِ صافيِ الدخْلِ وذلكِ فيما يتعلّق بِالقدرةِ التنبؤيةِ لعائدِ الأسهمِ ببورصةِ الأوراقِ الماليةِ (عند مستوى معنوية $a=1\%$) والقيمةِ السوقيةِ العادلةِ للسهمِ (عند مستوى معنوية $a=5\%$) وقيمةِ التدفقاتِ النقديةِ المُستقبليةِ من أنشطةِ التشغيلِ (عند مستوى معنوية $a=5\%$)، بما يؤكدُ صلاحيةِ كَمِقياسٍ جَدِيدٍ للأداءِ المَالِيِ وذلكِ فيما يخصُ حالةِ الشركاتِ المِصرِيَّةِ المُسجَلَةِ بما يُدعمُ نتائجِ الدراساتِ السابقةِ، ومن المنتظرِ من الدراساتِ المُستقبليةِ تفسيرِ أكثرِ بنودِ الدخْلِ الشَّامِلِ تأثيراً في الأداءِ المَالِيِ، وذلكِ بهدفِ إضافةِ نتائجِ جديدةٍ لِما توصلَ اليهِ الباحثُ من نتائجِ بهذهِ الدراسةِ.

الكلمات المُفتاحية:

الدخْلِ الشَّامِلِ، الدخْلِ الشَّامِلِ الأخر، صافيِ الدخْلِ، الأداءِ المَالِيِ، الشركاتِ المُسجَلَةِ، مصر.

E- mail

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة - معهد طيبة العالي للحاسب والعلوم الإدارية -
hassanabotaleb46@yahoo.com

Tel- 01152750900

Testing Powerful of Comprehensive income (CI) as a new Measure for financial performance An empirical evidence From the Egyptian listed firms

Abstract

Listed firms on Cairo Stock exchange have become complied with the requirements of modified Egyptian accounting standard No 1 in presenting comprehensive income statement with the objective of providing relevance & faithfulness information to stakeholders. The main objective of this study was represented in examining whether accounting figures of comprehensive income has the power to be used as a useful measure for financial performance of firms listed on Cairo exchange stocks. Initial sample consisted of 70 listed firms eliminated to 60 listed firms after deleting firms that were not fully complied with requirements of EAS No 1 in presenting the statement of comprehensive income. To reach our objective some statistical tools has been used such as Wilcoxon Signed Ranks Test , Tests of normality, regression analysis technique using (SPSS) to find out whether there are significant difference between the NI and CI figures. Final Finding indicated that there are a strong statistically significant differences between figures of NI and CI. Thereby comprehensive income has a prediction powerful for stock annual return (at $\alpha=5\%$) , stock market value (at $\alpha=1\%$) and future cash flow from operation activities (at $\alpha=5\%$) in the case of Egyptian listed companies. Future researches should identify details of specific other comprehensive income that are responsible for Powerful and Superiority of Comprehensive Income compared to Net Income as a new Measure of Firm financial Performance. Such detailed knowledge may be useful for all stakeholders and may add to the findings reported here.

Keywords:

Financial performance, comprehensive income, other comprehensive income net income, listed firm, Egypt

١- الإطار العام للبحث:

١-١ المقدمة:

تُعتبر القوائم المالية بما تحويه من معلومات مُحاسبية المنتج النهائي للنظام المحاسبي ، كما أن من أهم وظائف هذا النظام قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تواجه الوحدة الاقتصادية (Saedi, 2008) ، وحتى عهد قريب كانت قائمة الدخل التقليدية بما تقدمه لأصحاب المصالح من معلومات حول صافي الدخل بمثابة المصدر الوحيد الذي يمكن الاستناد إليه عند تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية ، تلك القائمة التي صُممت في ضوء مجموعة من الفروض المحاسبية التقليدية ، تلك الفروض هي بُد وأساس نظرية المحاسبة ، بعض هذه الفروض أساسية كفرض التكلفة التاريخية وثبات وحدة النقد ، والبعض الآخر فروضاً مُقيدة حيث وردت على سبيل الحصر والتحديد بالمعايير المحاسبية (أبو طالب ، ٢٠١٢) ، غير أن رقم صافي الربح وهو مُنتج قائمة الدخل فقد أهميته في الآونة الأخيرة عند أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وذلك لعدم استطاعته توضيح التغيرات الاقتصادية التي تحدث في منشآت الأعمال (Patrizia, 2014) ، وبخاصة تلك التغيرات التي تحدث في الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية ، ولذلك احتل مكان رقم صافي الدخل كمؤشر للأداء المالي رقم جديد للأداء يسمى برقم الدخل الشامل (Patrizia, 2014) ، والأخير يتم إستقائه من قائمة باتت مُلزمة للشركات المصرية بموجب المعيار المحاسبي المصري الأول المُعدل ، وبالتبعية صار من الممكن قياس الأداء المالي للشركات المصرية من منظوره الشامل ، كما أصبح بإمكان متخذ القرار الإقتصادي استخدام قائمة الدخل الشامل في اتخاذ القرار الصائب ، بخاصة عند المفاضلة بين البدائل المتعددة التي تواجهه (Saedi, 2008; Patrizia, 2014) ، ويتطلب المعيار المذكور من الشركات المصرية عموماً عرض قائمة الدخل الشامل ، بكلمات أخرى أصبح لدى كل شركة قائمتين ، هاتين القائمتين اللتين يتم عرضهما بشكل منفرد ، أي قائمة للدخل العادي وأخرى للدخل الشامل، ومنذ تفعيل هذا المعيار أصبح لدى مستخدمي القوائم المالية معلومات محاسبية إضافية عن النشاط غير العادي أو غير المتكرر وهو ما يطلق عليه بالدخل الآخر ، ومما لا ريب فيه أن العرض الجديد لقائمة الدخل الشامل يتوافق مع توجهات واضعي المعايير المحاسبية الدولية (IFRSs) الأكثر استخداماً حول العالم ، تلك المعايير الداعية إلى توفير المعلومات الملائمة Relevance ذات العرض العادل Faithfulness لمستخدمي القوائم المالية . مما يمكن معه الزعم بأن عرض قائمة الدخل الشامل في إطار المعيار المحاسبي المصري الأول المُعدل يُلبي رغبات مؤيدوا وجهة النظر الحديثة التي ترى أن مدخل الأصول-

الالتزامات (مدخل الميزانية) هو المدخل الأنسب لقياس الأداء المالي لمنشآت الأعمال وبخاصة في ظل التغيرات السريعة التي تحدث في قيم البنود المحاسبية المختلفة ، وفي نفس الوقت يبقى هذا التوجه ولا يَمَس وجهة النظر التقليدية الداعمة لفكرة قياس الأداء وفق مدخل الإيرادات - والمصروفات (مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات) لتحديد الدخل ، ذاك التوجه الذي يرى استحالة التخلي عن فكرة المقابلة باعتبارها الأصلح والأنسب . **Proper Matching** مع التركيز بصورة أساسية على قياس مكاسب المنشأة أكثر من تركيزه على قياس زيادة أو نقصان صافي الأصول خلال السنة المالية ، ووفقا للمعيار المحاسبي المصري الأول المعدل يشمل الدخل الشامل الآخر بنود الإيراد والمصروف بما في ذلك أرباح وخسائر تقييم العملات الأجنبية ، والأرباح (أو الخسائر) الإكتوارية المتعلقة بمزايا العاملين ، وكذلك تسويات إعادة التويب التي لا يعترف بها في الأرباح أو الخسائر ("قائمة الدخل") ، وهكذا فإن الدخل الشامل يتضمن إلى جانب العمليات الجارية - أيضا البنود غير المعتادة أو غير المتكررة أو تلك البنود الناتجة عن التحول من تطبيق سياسة محاسبية إلى أخرى، وكذا نتائج العمليات غير المستمرة الناتجة عن إيقاف خط إنتاجي. وقد تصاعدت حدة الجدل المحاسبي بين الأكاديميين حول مدى قوة وأفضلية رقم الدخل الشامل مقابل رقم صافي الدخل عند استخدامه كمقياس للأداء المالي بمنشآت الأعمال ، وقد زادت وتيرة هذا الجدل بالتحديد بعد تطبيق مجلس معايير المحاسبة الأمريكية **FASB** المعيار (130, SFAS) الذي صدر في 1997 ، ومن قبله كلاً من المعيار (115, SFAS) وكذلك (52, SFAS) وأيضاً (87, SFAF) وأخيراً (80, SFAS) ، فرأينا مثلاً (Dhaliwal et al., 1999) يحاولون قياس مدى أفضلية الدخل الشامل على صافي الدخل ، ثم تبعم الباحثان (Biddle , Choi , 2006) لتحقيق نفس الهدف ، وفي كندا قام كل من (Kanagaretnam et al ., 2009) بمحاولة مثيلة للوصول أيضاً إلى دليل عملي حول مدى أفضلية الدخل الشامل على صافي الدخل ، وبعد صدور المعيار الدولي الأول وموضوعه عرض القوائم المالية وكان قد سبقهم كل من (Hirst ,Hopkins., 1998) وأيضاً (Maines , McDaniel., 2000) وكذلك (Biddle , Choi., 2006)، هؤلاء الأكاديميون الذين حاولوا تحقيق نفس الغرض ، ومن المعاصرين رأينا من حاول الوصول لنفس الدليل أمثال (Patrizia , Amelio, 2014) وكذلك (Bataneh, Rababah , 2014) وأيضاً كل من (Iddrisu , 2015) وقد تباينت النتائج النهائية التي توصل إليها هؤلاء الباحثين حول هذا الدليل ، منهم من نجح في إثبات قوة الدخل الشامل وأفضليته على رقم صافي الدخل ومنهم من فشل ، فمن أبرز من ادعى ثم أثبت أفضلية مقياس الدخل الشامل على مقياس صافي الدخل كل

من (Kanagaretnam et al ., 2004) ومن بعدهم Chambers, Linsmeier, (2007) وكذلك كل من (Chikashi, 2013) و (Patrizia, Amelio, 2014) و (Saeedi, 2004)، في حين فشل آخرون في إثبات قوة مقياس الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل كان أولهم (Dhaliwal et al ., 1999) وكان آخرهم كل من و (Bataineh, Rababah, 2014) ثم (iddrisu ., 2015). وبعد تطبيق مفهوم الدخل الشامل في بيئة الأعمال المصرية أصبح من المفيد (بل من الواجب) مُسايرة الإتجاه العالمي الباحث عن دليل عملي حول هذه الأفضلية ، حيث تحاول الدراسة الحالية التي يقوم بها الباحث الوصول الى دليل عملي آخر يمكن أن يضيف للدراسات السابقة نتائج تتعلق بمدى قوة مقياس الدخل الشامل مُقابل مقياس صافي الدخل كمقياس جديد للأداء المالي تطبيقاً على حالة الشركات المصرية المُسجلة ، حيث سيحاول الباحث في تلك الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :-

- (١) هل يختلف رقم الدخل الشامل بصورة جوهرية عن رقم صافي الدخل؟
 - (٢) هل يستطيع رقم الدخل الشامل التنبؤ بعائدات الأسهم مقارنة بصافي الدخل؟
 - (٣) هل يمكن لرقم الدخل الشامل التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم مقارنة بصافي الدخل؟
 - (٤) هل يستطيع رقم الدخل الشامل التنبؤ بالتدفقات النقدية المُستقبلية من أنشطة التشغيل مقارنة برقم صافي الدخل؟
- ١-٢ طبيعة المُشكلة:

عُدل المعيار المحاسبي المصري الأول وموضوعه عرض القوائم المالية في ٢٠١٥ بموجب القرار الوزاري رقم ١١٠ ، وأصبح واجب التطبيق اعتباراً من يناير ٢٠١٦ ، وذلك في إطار التعديلات الشاملة التي طرأت على معايير المحاسبة المصرية ، فأضحت تلكم المعايير متوافقة الى حد بعيد مع نظيراتها الصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبين والتي يُطلق عليها بـ (IFRSs) ، ومنذ ذلك العهد باتت الشركات المصرية المُسجلة ببورصتى القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية مُطالبهً بتطبيق مُتطلبات المعيار سالف الذكر، ولقد تمحورت التعديلات التي تمت على هذا المعيار في تعديل شكل قائمة المركز المالي إضافةً الى عرض كافة التغيرات الناتجة عن المعاملات مع المالكين، إضافةً إلى عرض كافة التغيرات في حقوق الملكية غير الناتجة عن المعاملات مع المالكين ، وهي بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل الشامل التي تعد بشكل مُنفصل عن قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات المُتمة للقوائم المالية ، كما أصبحت نفس الشركات مُطالبهً كذلك بعرض أرقام المقارنة في بداية أول الفترة المالية ، على أن يتم الإفصاح عن التعديلات الناتجة عن ترحيل

مكونات الدخل الشامل الأخرى من قائمة الدخل الشامل إلى الأرباح أو الخسائر ، مع تبيان تأثير ذلك على ضريبة الدخل المتعلقة بها. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو"ما أثر إعدادالشركات المصرية المسجلة لقائمة الدخل الشامل على الأداء المالي للشركات المصرية المسجلة ؟، وتأتي أهمية الإجابة على هذا السؤال عندما تحوي تلك القائمة بين ثناياها على بعض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالأداء المالي والتي لم تكن موجودة بقائمة الدخل التقليدية ، وتظهر أهمية الإجابة على مثل هذا التساؤل أيضاً عندما لا توجد دراسة عملية مصرية حتى الآن حاولت تقييم تأثير تطبيق مُستجدات معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الأداء المالي للشركات المصرية (فيما يخص المعيار المحاسبي المصري الأول) ،حيث يرى الباحث أن الوصول الى دليل عملي في هذا الشأن يُمكن أن يُفيد جميع الأطراف أصحاب المصالح من مُستخدمي القوائم المالية كالمُحللين الماليين بما يمكنهم من معرفة مدى التغيّر الذي طرأ على أداء الشركات المصرية المسجلة ، ومراجعي الحسابات الخارجيين حتى يتسنى لهم التدريب على تطبيق المعيار الجديد ثم تبيان وايضاح تأثير القائمة الجديدة في شكل إيضاحات مُتممة للقوائم المالية بحيث يمكن أن تُقدم هذه الإيضاحات لإدارة ومالكي الشركات ، وأخيراً المُستثمرين الحاليين والمُرتقبين حتى يقفوا على حقيقة الأداء المالي للشركات المصرية المسجلة ببورصة الاوراق المالية ، فتتخذ تلك الأطراف القرارات الإقتصادية الصائبة (Amelio,2014 , Patrizia)، فيتحقق هدف مهنة المحاسبة المُمثل في توصيل المعلومات المناسبة والعادلة لأصحاب المصالح (Saeedi, 2008) وبالتالي تُصبح مشكلة البحث مُتمثلة فيمحاولة تقييم جدوى الوصول الى دليل عملي يقدم لمُستخدمي القوائم المالية حول مدى اختلاف رقم الدخل الشامل عن رقم الدخل التقليدي العادي ، ذاك الإختلاف الذي يُبرر أهمية وجود القائمة الجديدة بين القوائم المُتعارف عليها كمصدر إضافي من مصادر المعلومات المحاسبية ، فضلاً عن تقييم مدى قوة رقم الدخل الشامل على التنبؤ بكل من التدفق النقدي المستقبلي من أنشطة التشغيل والقيمة السوقية العادلة للسهم ببورصة الأوراق المالية وأخيراً العائد على الأسهم مقارنةً برقم صافي الدخل ، وهي من القضايا التي تهتم كل مستخدمي القوائم المالية على حدٍ سواء .

١-٣ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بالأساس الى تحقيق هدف رئيسي مُتمثل في قياس مدى قوة رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل عند استخدامه كمقياس للأداء المالي ، مع تبيان مدى استطاعة الأول على أن يلعب دور اللاعب الأساسي عند تقييم الأداء المالي

للشركات المصرية المسجلة وذلك بديلاً عن الثاني ، ويتفرع من ذلك الهدف الأهداف الفرعية التالية:-

١-٣-١ - تقييم مدى إختلاف رقم الدخل الشامل عن رقم صافي الدخل.
١-٣-٢-دراسة مدى قوة رقم الدخل الشامل في التنبؤ بالعائد على السهم مقارنة برقم صافي الدخل.

١-٣-٣- تقييم مدى قوة رقم الدخل الشامل على التنبؤ بقيمة السهم السوقية ببورصتى القاهرة والأسكندرية مقارنة برقم صافي الدخل العادي.

١-٣-٤ تحديد مدى قوة رقم الدخل الشامل على توقع صافي التدفقات النقدية المستقبلية من أنشطة التشغيل مقارنة برقم صافي الدخل.

١-٤ أهمية البحث ودوافعه:

للبحث أهميتان، أولاهما عملية والأخرى علمية ، ويمكن للباحث إجمالاً أولاهما فيما يلي :-

١-٤-١ الأهمية العملية :-

يعتقد الباحث أن بعد تطوير معايير المحاسبة المصرية في مرحلتها الثانية^٢ ، بات من الضروري أن تتجه الجهود الأكاديمية في مصر صوب الإستفادة من ذاك التطوير لخدمة مُستخدمي القوائم المالية وبخاصة بعد أن أُضيف لـتلكُ القوائم قائمة جديدة تسمى بقائمة الدخل الشامل ، حيث يرى الباحث أن البحث في هذا الأمر يمكن أن يضيف للدراسة الحالية أهمية عملية ، تلك الأهمية تتمحور في إمكانية الإعتماد على نتائجها في إمداد المستثمر الحالي والمرقب بنموذج محاسبي يمكنه من التنبؤ بقيمة العائد المتوقع على قيمة الأسهم المملوكة ، فضلاً عن إمداده أيضاً بنموذج يمكنه من توقع قيمة الأسهم العادلة في بورصتي القاهرة والإسكندرية ، وأخيراً يمكن تقديم تلك الدراسة للإدارة التي يمكن أن تستخدم قيمة الدخل الشامل في تقدير قيمة التدفقات النقدية المستقبلية من أنشطة التشغيل فتساعدها على درأ العسر المالي قبل حدوثه ، أو بكلماتٍ أخرى تستطيع بهذه الطريقة القيام بإدارة النقدية وما في حكمها الإدارة السليمة ، وأخيراً يمكن للدراسة الحالية أن تُساعد مراجعي الحسابات الخارجي على تعلّم وتفهّم الآثار التي يمكن أن تُنتج عن إعداد قائمة الدخل الشامل فيما يخص الأداء المالي وذلك بقصد إمداد عملائهم من الشركات بالإستشارات الصائبة المتعلقة بالأداء المالي لشركاتهم .

^٢المرحلة الأولى من مراحل تطوير معايير المحاسبة المصرية لتتفق مع (IFRSs) كانت في ٢٠٠٦ بحسب تقرير الأمم المتحدة (United Nations, 2008)

١-٤-٢ الأهمية العلمية :-

تعتبر الدراسة الحالية الدراسة الأولى في مصر (في حدود علم الباحث) التي حاولت قياس مدى أهمية معلومات قائمة الدخل الشامل مقارنة بمعلومات الدخل التقليدي ، وذلك نظراً لحدثة تفعيل قائمة الدخل الشامل في مصر ، كما أن المكتبة العربية في حاجة ماسة الى أبحاث عملية تطبيقية لتقييم مدى فعالية المعايير المحاسبية المعدلة في خدمة مُستخدمي القوائم المالية ، وهو الهدف الأسمى للمحاسبة المالية ، ويزعم الباحث أن الدراسة الحالية يمكنها أداء هذا الدور .

وأخيراً يمكن للدراسة أن تعطي إشارات لواقعي أو مُعدلي المعايير المحاسبية المصرية حول مدى تحقيق أهدافهم من تعديل المعيار الأول محل الدراسة ، مما يمكنهم من تصحيح توقعاتهم المستقبلية عن المعايير المحاسبية الجديدة أو القائمة التي يرغبون في تطبيقها أو تعديلها .

١-٥ الدراسات السابقة:-

تُعتبر التقارير المالية التي تُصدُر عن مُنشآت الأعمال النواة الأولى التي يُتخذ في ضوءها القرار الاقتصادي السليم ، بل هي نقطة الإنطلاق التي بموجبها يمكن تقدير شكل الأداء المالي المُستقبلي ، ولقد كان رقم صافي الربح حتى عهد قريب أساس قياس الأداء المالي الذي كانت تعتمد عليه جميع الأطراف أصحاب المصالح ، إلى أن أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB في فترة التسعينيات مجموعة من المعايير المُحاسبية توجت بالمعيار الأمريكي رقم ١٣٠ ، تِلْكَمُ ، المعايير التي تُلزم الشركات الأمريكية بإعداد قائمة سُميت بقائمة الدخل الشامل ، ثم أقر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نفس القائمة وذلك في صُلب المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS 1 وموضوعه عرض القوائم المالية ، وتحتوي تلك القائمة بين ثناياها قيمة صافي الدخل المستنتج من قائمة الدخل التقليدية مضافاً إليه بعض بنود الدخل الآخر غير المرتبط بنشاط التشغيل ، والرقم النهائي سُمي بالدخل الشامل ، ومنذ ذلك العهد أُثير جدلٌ محاسبي بين جمهور الباحثين الأكاديميين حول أفضلية أي من الرقمين على الآخر (رقم صافي الدخل ورقم الدخل الشامل) كقياس للأداء المالي لمنشآت الأعمال . فرأينا سيلاً من الدراسات المُتعبة حول هذا الموضوع تباينت نتائجها من بلدٍ الى آخر ، فعلى سبيل المثال كان (Cheng et al. 1993) من الأوائل الذين فكروا في إختبار طبيعة العلاقة بين العائدات غير العادية التي تحضُل عليها المنشأة وثلاثة أنواع من الدخل هي دخل التشغيل والدخل الشامل الآخر وصافي الربح فوجد أن أكثرها علاقة مع العائدات غير العادية هو رقما صافي الربح ودخل التشغيل بالشكل الذي يُبرز عدم أهمية رقم الدخل الشامل ، واستكمل

(Dhaliwal et al ., 1999) جهود Cheng عندما بحث في قوة رقم صافي الدخل مقابل رقم الدخل الشامل كمقياس للأداء المالي وذلك بالولايات المتحدة بعد صدور المعيار (SFAS, 115) وكذلك (SFAS, 52) وأيضاً (SFAS, 87) وأخيراً (SFAS, 80) و (SFAS, 130) ، مستخدماً عائدات أسهم الشركات الأمريكية والقيمة السوقية للمنشأة والتدفقات النقدية المستقبلية من أنشطة التشغيل كمتغيرات تابعة ، بكلمات أخرى حاول دراسة مدى قدرة كلا من صافي الدخل والدخل الشامل على التنبؤ بعائدات الأسهم وقيمة الشركة السوقية والتدفقات المستقبلية من أنشطة التشغيل ، وانتهى الى أن الدخل الشامل لا يرتبط معنوياً بأي من هذه المتغيرات ، أما (Cahan et al, 2000) فقد حاول قياس أي الرقمين أكثر أهمية صافي الدخل أم الدخل الشامل في آيسلاند فتوصل الى عدم وجود أي دليل يفيد قوة الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل، أما (Kanagaretnam et al ., 2004) فقد حاول دراسة مدى قدرة الدخل الشامل على التنبؤ بالقيمة السوقية لحقوق الملكية وعائدات الأسهم في كندا ، لكن الجديد في هذه الدراسة أنها استخدمت مفردات وتفصيل الدخل الشامل كل على حدة وليس الدخل الشامل كرقم إجمالي لزيادة العمق في الدراسة ، وتوصل الى أن مكونات الدخل الشامل الأربعة تتنبأ بقوة بكلٍ من القيمة السوقية لحقوق الملكية وعائدات الأسهم وكان (Saeedi . 2005) قد فشل في إثبات أفضلية الدخل الشامل على صافي الدخل عند التنبؤ بالعائدات السنوية والقيمة السوقية للسهم والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للشركات المسجلة ببورصة طهران ، وتوصل الى أن مكونات الدخل الشامل الأربعة تتنبأ بقوة بكلٍ من القيمة السوقية لحقوق الملكية وعائدات الأسهم ، أما (Wang et al ., 2006) فقد حاول الوصول الى مدى أفضلية الدخل الشامل مقارنة بصافي الربح تطبيقاً على دول الإتحاد الأوروبي وتوصل الى نتائج تفيد عدم تفوق الدخل الشامل على صافي الدخل ، أما Chambers, (Linsmeier, 2007) فقد قام بدراسة ميدانية حول أهمية رقم صافي الدخل أو الدخل الشامل بالنسبة للمستثمر المرتقب والحالي ، وتوصل الى أن رقم الدخل الشامل أكثر أهمية لهؤلاء المستثمرين مقارنة برقم صافي الدخل عند تقييم أداء الشركات ، أما حاول كل من (Goncharov, Hodgson, 2008)، فقد حاول الوصول لنفس الهدف فوجد أن صافي الربح أكثر أفضلية من الدخل الشامل أما (Bamber et al., 2010) فقد لاحظ أن أقل المديرين حظوظاً في سوق الأعمال وأكثرهم عرضة لترك مناصبهم الإدارية هؤلاء الذين يفشلون في إظهار الدخل الشامل الآخر في قوائم الشركات التي يتولون إدارتها ، مما يبرز أهمية الدخل الشامل بالنسبة للملاك مقارنة بصافي الدخل ، ، ثم تبع (Zülch, Pronobis, 2010) من سبقوه لتحديد الرقم الأكثر قوة عند التنبؤ بالأداء المستقبلي

فوجد أن صافي الربح أكثر أفضلية من الدخل الشامل ، وحاول أيضا قياس أي من صافي الدخل أو الدخل الشامل أقوى تفسيراً لربحية المنشأة منعكساً على عائدات الأسهم فلم يجد دليل يفيد أفضلية الدخل الشامل على صافي الدخل كقياس للتنبؤ بعوائد الأسهم والسعر العادل للسهم ببورصة الأوراق المالية ، في حين أن الدخل الشامل يتفوق على صافي الدخل عند استخدامه في التنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، أما دراسة (Bataneh,Rababah,2014) فقد حاولت قياس أي من الدخل الشامل أو صافي الدخل أكثر قدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي فلم يصل الى دليل يفيد أي أفضلية للدخل الشامل على صافي الدخل تطبيقاً على بيئة الأعمال الأردنية الصناعية ، في المقابل تطرقت الدراسة التي قام بها (Patrizia , Amelio,2014) حول مدى إضافة الدخل الشامل لمستخدمي القوائم المالية من معلومات تساعد على تحسين التقييم الشامل للأداء المالي للشركات المسجلة ببورصة اليونان ، وقد توصلت الدراسة الى إمكانية الإعتماد على الدخل الشامل عند تقييم أداء الشركات المالي ببورصة اليونان. وأخيراً حاول (iddrisu,2015) قياس مدى اختلاف رقم الدخل الشامل عن صافي الدخل في غانا وتوصل الى عدم وجود فروق جوهرية مما يبرز عدم تفوق الدخل الشامل على صافي الدخل .

١-٤-١ تعقيب الباحث على الدراسات السابقة:

١-٤-١-١ من العرض السابق يتضح تباين نتائج الدراسات السابقة في إثبات قوة الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل ، وإن كانت الغلبة تصب في اتجاه عدم أفضلية الدخل الشامل كقياس للأداء المالي مقارنةً بصافي الدخل .

١-٤-١-٢ حاولت أغلب تلك الدراسات الربط بين كل من الدخل الشامل وصافي الدخل بالأداء المستقبلي الممثل في عوائد الأسهم وقيمتها السوقية العادلة وأخيراً صافي التدفقات النقدية المستقبلية من أنشطة التشغيل .

١-٤-٢-٣ حاولت بعض الدراسات استخدام مؤشر نصيب السهم من الدخل EPS كمؤشر للأداء المالي ، ومن هذه الدراسات دراسة (iddrisu , 2015).

والخلاصة أن جميع هذه الدراسات اشتركت في استخدام العائد على الأسهم ، التدفق النقدي المستقبلي من أنشطة التشغيل والقيمة السوقية العادلة للسهم كمتغيرات تابعة وأرقام صافي الدخل والدخل الشامل كمتغيرات مُستقلة.

١-٥ فُروضُ البحث:

في ضوء أهداف البحث ونتائج الدراسات السابقة ، يمكن تطوير الفروض على النحو التالي:-

- الفرض الأول :-

لا يوجد فروق جوهرية بين رقما صافي الدخل والدخل الشامل.

الفرض الثاني :

قوة ارتباط عائد السهم السنوي بالدخل الشامل أكثر من قوة إرتباطه بصافي الدخل.

- الفرض الثالث :-

يمكن التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من أنشطة التشغيل بدلالة الدخل الشامل أفضل من صافي الدخل.

- الفرض الرابع :-

علاقة ارتباط القيمة السوقية للسهم بالدخل الشامل أقوى من نفس علاقته بصافي الدخل

١-٦ حدود البحث:

١-٦-١ تختص الدراسة الحالية فقط بالتطبيق على حالة الشركات المصرية المسجلة ، وبالتالي تخرج الشركات المصرية غير المسجلة عن نطاق تلك الدراسة.

١-٦-٢ ينصب التطبيق فقط على الشركات المقيدة بقطاعات كل من الموارد الأساسية ، الرعاية الصحية ، السياحة والفنادق ، البناء والتشييد ، الاستثمارات العقارية وأخيراً قطاع التكنولوجيا ، وبمفهوم المخالفة تخرج باقي القطاعات الموجودة بجدول القيد بالبورصة المصرية من نطاق الدراسة كالبنوك مثلاً نظراً لتطبيق البنك المركزي تعليمات سنة ٢٠٠٨ التي تعتمد جملة وتفصيلاً على المعايير المصرية المعدلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الصادرة في ٢٠٠٦ وهي لاتزال مطبقة حتى ٢٠١٧ بهذه البنوك.

١-٦-٢ لا تتعرض الدراسة الحالية لتفصيلات بنود الدخل الآخر إلا بالقدر اليسير الذي يخدم أهداف البحث .

١-٧ طَريقةُ البحث:

تعتمد الدراسة الحالية على البيانات الثانوية المدرجة بالقوائم المالية المنشورة للشركات المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية وذلك خلال سنة ٢٠١٦ ، وهي السنة المالية الوحيدة المتاحة حالياً للباحث والمعنية بتطبيق المعيار المحاسبي المصري الأول المعدل ،

وتسير منهجية البحث على مرحلتين ، تتمثل أولاهما في قياس مدى اختلاف رقم الدخل الشامل عن رقم صافي الدخل العادي ، على أن يتم استخدام أسلوب المقارنة بين المتوسطات **Compare means** لإختبار الفرض الأول وهو ما يتطلب المفاضلة بين إختبارا Z أو T وذلك في ضوء مدى توافر شرط التوزيع الطبيعي للبيانات ، بكلمات أخرى أن تتبع البواقي التوزيع الطبيعي والذي لن يتأتى إلا بإجراء إختباري **Kolmogorov-Smirnov** ، **Shapiro-Wilk** أو تحليل سلوك التفلطح **Kurtosis** والإلتواء **Skewness** لبيانات عينة الدراسة ، وفي ضوء التوزيع الطبيعي للبيانات سيتم المفاضلة بين إختبارات Z أو T ، مع استعانة الباحث بمدخل القيمة الحرجة في قبول أو رفض فرض العدم ، ويطلق عليه إحصائياً **p-value approach** ، وهو يعني أن الحصول على قيمة تقل عن مستوى معنوية $a=0.05$ أو $a=0.01$ يشير إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والعكس صحيح (iddrisu.,2015) نقلاً عن **Ramona et al.** (n.d.) أما ما يخص المرحلة الثانية فسيتم فيها قياس قوة الدخل الشامل مقارنة بالدخل العادي على التنبؤ بعائد الأسهم والقيمة السوقية العادلة للسهم ، وأخيراً التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من أنشطة التشغيل ويتطلب الأمر إجراء الإنحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى لقياس قوة الدخل الشامل مقارنةً بصافي الدخل وذلك في إطار مستوى معنوية $a=0.05$ أو $a=0.01$.

١-٨ خطة البحث:

إنطلاقاً من مشكلة البحث ، وتحقيقاً لإهدافه، وفي إطار حدوده سيتم إستكمالته

على النحو التالي:-

٢- الدراسة النظرية.

٣- التحليل والدليل العملي.

٤- الملخص والنتائج.

٥- الدراسات المستقبلية المقترحة.

٢- الدراسة النظرية:

٢-١ - مداخل قياس الدخل المحاسبي.

دأب المحاسبون منذ عهد بعيد على المحافظة على ترابط القوائم المالية ، خصوصاً الترابط القائم بين قائمتي الدخل والمركز المالي من خلال رقم صافي الدخل ، ذلك الرقم الذي يقاس في ضوء مدخلين أساسيين ، أما عن المدخل الأول فينظر الى الدخل على أنه مقياس للأداء المالي للمنشأة والإدارة على حد سواء ، بينما المدخل الثاني فينظر للدخل

على أنه الزيادة في ثروة (حقوق ملكية) الملاك . وبالنسبة للمدخل الأول فيعتبر أن الدخل يتم تجميعه فقط من الأنشطة العادية للمنشأة, Newberry, 2003 بينما الأرباح أو الخسائر غير المرتبطة بالنشاط العادي يتم استبعادها عند حساب الدخل ويطلق عليه *current operating performance*، ونفس الشيء يطبق على التغيرات التي تحدث في رأس المال فيتم إستبعادها ، ويعتمد ذاك المدخل بالكامل على فرض التكلفة التاريخية وثبات وحدة النقد ، في المقابل ووفقا للمدخل الثاني يُنظر إلى الإيرادات والمصروفات باعتبارها ناتجة عن تغيرات قيم الأصول والالتزامات والتي تنعكس بدورها في تغيرات حقوق الملكية ، وهكذا فإن قائمة الدخل هي ناتج قياس وتقدير التغيرات في صافي الأصول والتي تساوي بدورها التغيرات في حقوق الملكية بعد استبعاد زيادة أو تخفيض رأس المال والأرباح الموزعة ، أو بكلمات أخرى ينظر للدخل على أنه الفرق بين القيمة المستثمرة والقيمة الحالية التي يمكن أن تزداد بها حقوق الملاك.(Newberry, 2003) وبالتالي يركز هذا المدخل بالأساس على تنمية أو زيادة حقوق الملاك وهو ما يطلق عليه بالمفهوم الشامل للدخل *all-inclusive concept of income*. وتاريخياً يعد مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB من أوائل المجالس التي أخذ بالمدخل الثاني وهو المفهوم الشامل للدخل أو ما يطلق عليه أحيانا في الأدبيات المحاسبية بمدخل الأصول والالتزامات وذلك في أوائل الثمانينيات (Newberry, 2003, Robinson, 1991)، ففي قائمة المبادئ رقم ٣ الصادرة من FASB بعنوان عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال تم استبدال مصطلح الدخل الذي كان سائداً في قائمة المبادئ رقم ١ بمصطلح الدخل الشامل ، وفي قائمة المبادئ رقم ٦ تم التنويه إلى أن المجلس يرى أن مصطلح الدخل من الأنشطة العادية هو مصطلح ضيق للغاية ويجب أن يتسع ليشمل عناصر الدخل الآخر (Johnson et al 1995) إلا أن FASB فشل في تقديم أفكار تتعلق بكيفية التعامل المستقبلي مع فرض التكلفة التاريخية الراسخ ، وهو من الفروض الأساسية التي تعتمد عليها النظرية المحاسبية (أبو طالب ، ٢٠١٢) وخصوصاً عند تقييم الأصول والالتزامات المالية كالمشتقات والبنود المشابهة ، ونظراً لصعوبة التخلي عن فرض التكلفة التاريخية عند قياس الدخل ارتأى FASB الاحتفاظ بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما الممثلة في فرضي التكلفة التاريخية وثبات وحدة النقد مع المضي قدماً باتجاه تطبيق مدخل الأصول والالتزامات معبراً عنه بمفهوم الدخل الشامل (Newberry, 2003)، وقد توج FASB مجهوداته في هذا المجال بإصدار مجموعة من المعايير التي تنص على تطبيق مفهوم الدخل الشامل وذلك كما ظهر جلياً في المعيار (SFAS, 130)

الذي صدر في ١٩٩٧ ، ومن قبله كلاً من المعيار (SFAS, 115) وكذلك (SFAS, 52) وأيضاً (SFAF, 87) وأخيراً (SFAS, 80).

ولقد دعمت اللجنة التنفيذية للمحاسبين الأمريكية AAA وبورصة الأوراق الأمريكية SEC نفس النهج الذي اتبعه FASB السابق ذكره (Johnson et al, 1995) ليس ذلك فحسب بل أن مجلس مبادئ المحاسبة (APB) أصدر الرأي رقم ٩, 9, Opinion No. بعنوان " التقرير عن نتائج العمليات" الذي أيد فيه بوضوح مدخل الدخل الشامل ، وكان ذلك عام ١٩٦٠ ثم الرأي رقم ٢٠ في ١٩٧١ بعنوان التغييرات المحاسبية ثم الرأي رقم ٣٠ بعنوان التقرير عن نتائج العمليات - والاستغناء عن جزء من النشاط دعم فيهما مدخل الدخل الشامل (Johnson et al, 1995) ، وبالنظر إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فقد كان نموذج التكلفة التاريخية المستند على فكرة المقابلة بين التكاليف المستنفذة والإيرادات هو السائد ، وكان من نتائج ذلك أن المجلس أصدر المعيار المحاسبي الأول وموضوعه "عرض القوائم المالية" والذي جاء خالياً من مفهوم الدخل الشامل ، وبعد الأزمة العالمية التي ضربت العالم في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ اجتمعت مجموعة الدول العشرين وكان من أهم نتائج هذا الاجتماع توحيد النظم المصرفية تحت ما سمي "ببازل الثالثة" ، وكذلك زيادة التعاون المحاسبي بين كل الدول بتوحيد أسس القياس المحاسبي ، وكان من نتائج ذلك أن أصدر كل من FASB و IASB إطاراً فكرياً موحداً للمحاسبة تم النص فيه صراحة على أن مستخدمي القوائم المالية يجب أن يتم امدادهم بالمعلومات الملائمة Relevance والعدالة Faithfulness حيث تم استبدال خاصية الموثوقية Realability (المرتبطة بفرض التكلفة التاريخية) بالعرض العادل الذي يتسق بالتقييم على أساس القيمة العادلة M2M، وكان من نتائج التقارب بين مجلسي FASB و IASB أن صدر المعيار الدولي الأول بعد تعديله ليشمل نصاً صريحاً على عرض قائمة الدخل الشامل .

وفيما يخص المعايير المصرية فهي معايير تدور في فلك المعايير الدولية بداية منذ أن كان اسم مجلسها IAS ثم IASB وأخيراً صار اسم المعايير الصادرة عنها IFRS بحسب ما جاء بتقرير الأمم المتحدة عن معايير المحاسبة المصرية (United Nations (2008)، وتوجهاتها تكاد تتطابق مع توجهات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، والدليل أن المعيار المحاسبي المصري الأول (معايير المحاسبة المصرية . ٢٠١٥) جاء مطابقاً تقريباً لنظيره الدولي، ولقد ورد بالمعيار المصري المعدل أن من خصائص المعلومات المحاسبية كل من عدالة العرض والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية ، حيث نصت الفقرة رقم ١٥ على أن:

" على القوائم المالية أن تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة. ويتطلب العرض العادل أن تعكس القوائم المالية بشكل أمين آثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى طبقاً للتعريفات وأسس الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات الواردة بالإطار العام لمعايير المحاسبة المصرية. ومن المفترض أن يتحقق العرض العادل للقوائم المالية بتطبيق معايير المحاسبة المصرية والإفصاح الإضافي كلما كان ذلك ضرورياً .

وهو ما يعد نفس توجه المعيار المحاسبي الدولي (عرض القوائم المالية)

٢-٢ مكونات الدخل الشامل كما ورد بالمعيار المصري الأول المعدل:-

وفقاً لما جاء بالمعيار الأول المصري المعدل فإن على المنشأة أن تعرض سواء في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية تحليلاً لبنود الدخل الآخر ، كذلك يجب عرض أرقام المقارنة في بداية أول فترة مالية لتتفق مع الفترة المقابلة فيما يخص الدخل الشامل ، مع الإفصاح عن التعديلات الناتجة عن ترحيل مكونات الدخل الشامل الأخرى من قائمة الدخل الشامل إلى الأرباح أو الخسائر وضريبة الدخل المتعلقة بها ليتكون الدخل الشامل من كل أو بعض المكونات الأربع التالية :-

(١) صافي الدخل التقليدي- ويتم استثناءه من قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) .

(٢) بنود الدخل الآخر OCI الذي يضم بطبيعة الحال كل أو بعض ما يلي:

٢-١ أرباح أو خسائر فروق العملات الأجنبية الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية.

٢-٢ أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات المالية المعدة للبيع.

٢-٣ أرباح أو خسائر ناتجة عن تعديل قيم الأصول الثابتة.

٢-٤ أرباح أو خسائر اكتوارية ناتجة عن نظم المزايا المحددة للمعاشات.

وهو ما يمكن التعبير عنه على النحو التالي :

	الدخل الشامل (CI)		
الدخل الشامل (CI)	صافي الدخل Net income	الدخل الآخر Other income	الدخل الشامل (CI)
	الدخل الشامل (CI)		

شكل رقم (٢) مكونات الدخل الشامل (من إعداد الباحث)

٢-٣ طريقة عرض قائمة الدخل الشامل بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs:

وفقاً للمعيار الدولي الأول IAS1 توجد طريقتان لعرض قائمة الدخل الشامل

وهما :-

(١) قائمة واحدة للدخل تشمل صافي الربح أو الخسائر مضافاً إليها مفردات الدخل الشامل الآخر .

(٢) أو قائمتين للدخل إحداهما قائمة للدخل وهي القائمة التقليدية التي تعرض صافي الربح أو الخسائر، والأخرى للدخل الشامل تبدأ بصافي الربح أو الخسائر ثم يضاف إليها الدخل الآخر (أو تُطرح منها) الخسائر الأخرى. وتوجد طريقتين لعرض مفردات الدخل الشامل، الأولى يتم من خلالها عرض صافي الدخل قبل الضريبة على أن يتم تبيان بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأثر الضريبي للدخل الآخر ، أما الطريقة الثانية فيتم بموجبها عرض الدخل الشامل مصحوباً بالأثر الضريبي سواء كان أصلاً أم إلزام ، وفي كلتا الحالتين ينبغي الإشارة إلى الأثر الضريبي الناتج عن الدخل الآخر.

٢-٣ المعايير الدولية والمصرية المرتبطة بمفهوم الدخل الشامل الآخر OCI :

تم معالجة بنود الدخل الشامل الآخر بمعايير المحاسبة الدولية وما يقابلها من المعايير المصرية وفقاً للموضح بالجدول التالي:

المعيار المصري	المعيار الدولي	بنود الدخل الآخر
13-26	21-39	أرباح / خسائر فروق العملات الأجنبية الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية
26	39	أرباح / خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات المالية المعدة للبيع
10-26	16/39	أرباح / خسائر ناتجة عن تعديل قيم الأصول الثابتة
38	9	أرباح / خسائر اكتوارية ناتجة عن نظم المزايا المحددة للمعاشات
26	39	أرباح / خسائر أدوات تغطية مخاطر التدفقات النقدية

جدول رقم ١ المعايير الدولية التي عالجت الدخل الشامل الآخر

وبفهم من الجدول السابق ما يلي :-

١. أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فروق العملات الأجنبية بسبب ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية تُعالج أساساً ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ وموضوعه الأدوات المالية القياس والاعتراف المقابل للمعيار المصري رقم ٢٦ ، وقد أدى تطبيق هذا المعيار إلى حدوث خسائر وأرباح لبعض الشركات المصرية بعد تحرير سعر الصرف في الآونة الأخيرة مما انعكس سلبياً على الأداء المالي لبعض الشركات المصرية المسجلة وإيجابياً على أداء بعض الشركات الأخرى .

٢. أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تعديل قيم الأصول الثابتة تعالج دُولياً بالمعيار المحاسبي رقم ٣٩ (الأدوات المالية) والمعيار رقم ١٦ (الأصول الثابتة واهلاكاتها) ومصرياً بالمعيار رقم ٢٦ (الأدوات المالية) والمعيار رقم ١٠ (الأصول الثابتة واهلاكاتها) .

٣. أن الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات المالية المعدة للبيع AFS تُعالج دُولياً بالمعيار رقم ٣٩ ومصرياً بالمعيار رقم ٢٦ .

٤. أن الأرباح أو الخسائر الإكتوارية الناتجة عن نظم المزايا المحددة للمعاشات، تعالج دُولياً بالمعيار رقم ٩ (مزايا العاملين) ومصرياً بالمعيار رقم ٣٨ .

٥. أن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بأدوات تغطية مخاطر التدفقات النقدية تُعالج دُولياً بالمعيار رقم ٣٩ ومصرياً بالمعيار رقم ٢٦ .

٢-٤ قوة رقم الدخل الشامل في ضوء الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

من المُتعارف عليه أن المعايير المصرية باتت مُتفقة إلى حد بعيد مع المعايير الدُولية لإعداد التقارير المالية المعروفة بإسم IFRSs، ليس فقط من ٢٠١٥ بل منذ ٢٠٠٦ بحسب تقوِير (United Nations, 2008) ، ومن أهم الأسس التي بُنيت عليها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (التي هي أساس المعايير المحاسبية المصرية) هو التوجه في القياس المحاسبي بالاعتماد على القيمة العادلة وليس على التكلفة التاريخية وذلك بالنسبة للأصول والخصوم المالية على وجه الخصوص ، فالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تعترف بالزيادة والإنخفاض الذي يطرأ على قيمة الأصول والالتزامات المالية. كذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بإصدار المرحله الأولى من الإطار الفكري المشترك والذي تَضمن تعديل في الصفات الأساسية للمعلومات المالية ، فبعد ما كانت (الملائمة والموثوقية) أصبحت (الملائمة Relevance والتمثيل الصادق Faithfulness) ويلاحظ هنا أن المجلس حذف خاصية الموثوقية المرتبطة (بفرض التكلفة التاريخية) Relability وهي أساس إعداد قائمة الدخل التقليدية كصفة أساسية لأن القياس بالقيمة العادلة قد لا يتصف بالموثوقية خاصة في ظل المستويات المختلفه من القيمه العادلة (Christopher Agoglia, 2011) كذلك فان المعايير الدولية بُنيت على مدخل المبادئ Principle based standards وهي عبارة عن عملية وضع المعايير المحاسبية اعتمادا على مجموعه من المفاهيم أو المبادئ القائمة على أساس مجموعه من التعريفات الاقتصادية العامة التي تتيح للممارس استخدام الحكم الشخصي لمعالجة

الأحداث الاقتصادية حسب جوهر هذه الأحداث، بمعنى آخر أن مدخل المبادئ ينظر إلى ما وراء الأطر الفكرية من خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية وتعريفات العناصر وأسس الاعتراف والقياس المحاسبي. كل ذلك يتيح مرونة كبيرة في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وبالتالي سيعتمد جزء كبير من الأرقام المحاسبية المنشورة على سلوك مُعدّي التقارير المالية وأحكامهم وتقديراتهم الشخصية ، وبالرجوع إلى مفهوم الدخل الشامل سنجد أن خاصيتي التمثيل الصادق والملاءمة متوافرتين في ذلك المفهوم لاعتماده بالأساس على القياس المحاسبي وفق مدخل القيمة السوقية العادلة ، وهما (أي خاصيتي التمثيل الصادق والملاءمة) لا يتوافران في مفهوم صافي الدخل المستخرج من قائمة الدخل التقليدية ، لاعتماد تلك القائمة أساساً على فرضا التكلفة التاريخية وثبات قيمة وحدة النقد ، مما يعني أن مفهوم الدخل الشامل يتمتع بالقبول العام في الفكر المحاسبي المعاصر، ويتسق تطبيقه مع ماورد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصادر من مجلسي المحاسبة الدولية والأمريكية ، والدليل على ذلك أن رقم صافي الربح وهو مُنتج قائمة الدخل فقد أهميته في الآونة الأخيرة عند أعضاء مجالس المعايير المحاسبية ، ذلك لعدم إستطاعته توضيح التغيرات الإقتصادية التي تحدث في منشآت الأعمال (Patrizia ,2014)، مما يعطي رقم الدخل الشامل الأفضلية (على أقل تقدير من الناحية النظرية) مقارنة برقم صافي الدخل .وبالنظر الى الدخل الشامل سنجد أنه يتضمن كافة العمليات والأحداث والظروف التي أدت إلى تغيير حقوق الملكية خلال الدورة المحاسبية وذلك بعد استبعاد تغييرات حقوق الملكية الناجمة عن العمليات الرأسمالية مثل الزيادة أو تخفيض رأس المال وتوزيع الأرباح ، بكلمات أخرى بعد استبعاد العمليات التي تتم من الملاك بصفتهم أصحاب الحقوق في المنشأة ، وهكذا فإن الدخل الشامل يتضمن إلى جانب العمليات الجارية السابقة - أيضا البنود غير العادية وغير المتكررة التي تظهر بسبب التحول من فرض محاسبي إلى فرض آخر . وكذلك نتائج العمليات غير المستمرة الناتجة عن إيقاف خط إنتاجي مثلاً . وبالرجوع للأدب المحاسبي وجد الباحث أن مؤيدو مفهوم صافي الدخل ينتقدون اتباع مفهوم الدخل الشامل لأن الإدارة سوف تؤثر على تحديد دخل الدورة المحاسبية ، بسبب دمج البنود غير العادية وغير المتكررة ، الأمر الذي يسمح لها بالتلاعب عند تحديد رقم الدخل ، كما أن المعلومات المحاسبية تفتقر لخاصية الموثوقية و الحياد نتيجة تدخل الإدارة وضعف قابلية المعلومات للتحقق من جهة ثانية. ويؤيد هذا الطرح الأكاديميون الأوائل (Robinson ,1991)، أما مؤيدوا الدخل الشامل فيرون أن مفهوم الدخل الشامل سوف يقطع على الإدارة إساءة استخدام قائمة الأرباح المحتجزة ، كأن تقوم الإدارة بإخفاء أثر بعض العمليات من قائمة الدخل ، مثلاً

عدم الإعراف بخسائر بعض العمليات خلال الدورة المحاسبية وتسويتها أو اقفالها مباشرة في قائمة الأرباح المحتجزة ، وذلك بحجة أنها عمليات غير عادية أو غير متكررة وبالتالي عدم عرضها ضمن قائمة الدخل ، ويؤيد هذا الطرح الأكاديميون المعاصرين وأهمهم كل من (Dechow, 1994) و (Dhaliwal et al., 1999).

٢-٧ نتائج الدراسة النظرية:-

في ضوء الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، يمكن أن ينتهي الباحث إلى نتيجة مفادها أنه في ضوء الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من وجهة النظر الحديثة يمكن القول بأنه يجب أن تتمتع المعلومة المحاسبية بالملاءمة والعرض المحايد ، وهو ما لا يوفره رقم صافي الدخل بسبب إغفاله فروق التقييم بالقيمة السوقية العادلة وفروق التقييم بالنسبة للعمليات الأجنبية خاصة بعد اتخاذ السلطات المصرية في الآونة الأخيرة قرارات تتعلق بتحرير سعر الصرف ، مما يعطي الأفضلية من الناحية النظرية لرقم الدخل الشامل مقابل رقم صافي الدخل.

٣- التحليل والدليل العملي:-

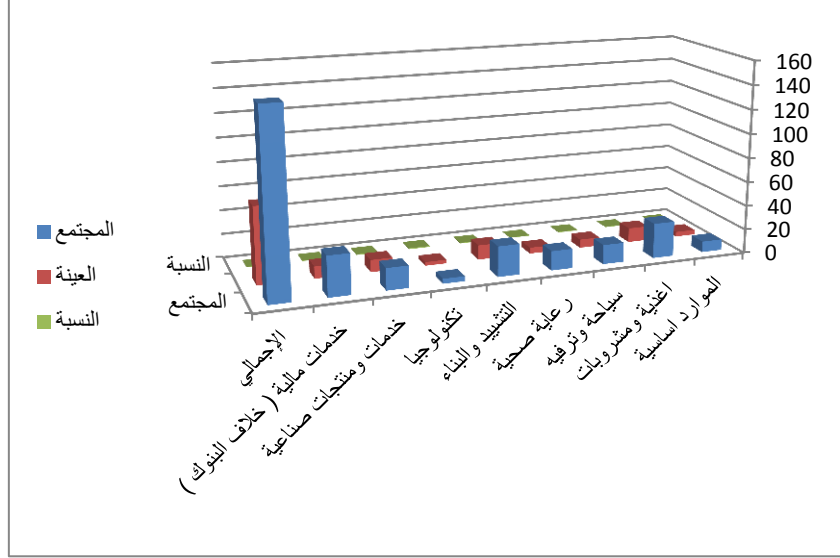
٣-١ مجتمع الدراسة وإختيار العينة:

قام الباحث بإختيار عينة عشوائية مبدئية مكونة من سبعون شركة مصرية (٧٠) مُسجلة ببورصة الأوراق المالية من أصل ١٥٠ شركة مقيدة بالقطاعات المُختارة ، وتم الحصول على البيانات التي ستخضع للتحليل الإحصائي من المصادر الثانوية المُتمثلة في التقارير المالية المنشورة والإيضاحات المُتممة للقوائم المالية وذلك من إدارة الإفصاح ببورصة القاهرة للأوراق المالية ، وقد تقلص حجم العينة النهائي ليصل إلى عدد ستون شركة بعد استبعاد الشركات التي لم تقدم قائمة الدخل الشامل مع قوائمها المالية وعددها ثلاث شركات، وبعض الشركات التي تأكد عدم صلاحية قوائمها المالية للتحليل الإحصائي وعددها سبع شركات . وقد كان الإختيار بطريقة عشوائية داخل ثمان قطاعات من أصل سبع عشرة قطاعاً ، تلك القطاعات المُختارة من أكثر القطاعات نشاطاً من حيث حجم التداول خلال عام ٢٠١٦ ، وروجعت حسابات أغلب هذه الشركات بمعرفة مكاتب المراجعة التابعة للأربعة الكبار في مصر (Big 4) . وفيما يلي بيان بمراحل إختيار عينة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم ٣ :-

٧٠	إجمالي حجم العينة المبدئية المُختارة عشوائياً
٣-	الشركات المُستبعدة بسبب عدم اعدادها لقائمة الدخل الشامل
٧-	شركات مُستبعدة لعدم صلاحية قوائمها للتحليل الإحصائي
٦٠	العينة النهائية

جدول رقم (٣)

وفيما يلي الحجم النهائي للعينة المختارة موزعة على مجتمع الدراسة



شكل رقم (٣) توزيع العينة مقارنة بمجتمع الدراسة

وكانت بيانات الـ ٦٠ شركة المختارة على النحو التالي :-

جدول رقم (٤) :- بيان بالشركات التي دخلت عينة الدراسة

اسم الشركة	مسلسل	اسم الشركة	مسلسل
شركة القناة للتوكيلات الملاحية	31	شركة حديد عز	1
شركة الفراشة للصناعة والطباعة	32	شركة الدخيلة للحديد والصلب	2
الشركة العربية للصناعات الهندسية	33	شركة اسيك للتعدين (أسيكوم)	3
الشركة العربية لخدمات النقل	34	شركة الالومنيوم العربية	4
شركة السويدي اليكترويك	35	الشركة العربية لحليج الاقطان	5
شركة سامكريت مصر	36	شركة الصعيد العامة للمقاولات	6
الشركة المصرية للاتصالات	37	الشركة العربية للاسمنت	7
شركة راية	38	الشركة العربية للمحابس	8
شركة جراند انفستمنت	39	شركة جي بي أوتو - غبور	9
شركة الملتقى العربي للاستثمارات	40	شركة النيل لحليج الاقطان	10
شركة ابي قير للاسمدة	41	جولدن تكس	11
شركة القاهرة للادوية والصناعات الكيماوية	42	شركة دايس للملابس	12
شركة مينا فارم	43	شركة النساجون الشرفيون	13
شركة رواد مصر للاستثمار السياحي	44	شركة الاسكندرية للغزل والنسيج	14
شركة الشمس بيراميدز	45	شركة النصر للملابس كابو	15
المصرية للمنتجات السياحية	46	شركة سيراميك الجوهرة	16
شركة بيراميدز للفنادق	47	شركة الاسكندرية للاسمنت	17
شركة رمكو لانشاء القرى السياحية	48	شركة ليسيكو	18
شركة اجواء	49	شركة مصر بنى سويف للاسمنت	19
شركة الاسكندرية للخدمات الطبية	50	شركة طلعت مصطفي	20

شركة الزيوت المستخلصة	51	شركة السادس من اكتوبر	21
شركة جهينة	52	شركة النعيم	22
شركة الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية	53	شركة بابونيرز	23
شركة الاسماعيلية مصر للدواجن	54	الشركة القاضة المصرية الكويتية	24
شركة اراب ديربي	55	شركة الاستثمار العقاري	25
شركة القاهرة للزيوت والصابون	56	شركة الاسكندرية الوطنية للاستثمارات	26
الشركة المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	57	الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل	27
شركة شمال الصعيد للتنمية والانتاج الزراعي	58	الشركة العربية للاستثمارات والتنمية	28
شركة دومتي	59	شركة عامر جروب	29
شركة عبور لاند	60	شركة الكابلات الكهربائية المصرية	30

٣-٢ أساليب التحليل الإحصائي المقترح إستخدامها: -

لتحقيق أهداف الدراسة يستخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية :-

٣-٢-١ إختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات Tests of Normality :

يركز الباحث في هذا الجزء على التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك من خلال إجراء إختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات Tests of Normality و ذلك لضمان سلامة إستخدام التحليل الإحصائي الملائم ، لذلك فالإختبارات المستهدفة هنا هي كل من :-

(أ) إختباري (Kolmogorov-Smirnov) / (Shapiro-Wilk) .

(ب) إختباري التفلطح Kurtosis والإلتواء Skewness .

و من الجدير بالذكر أنه عند إختبار الفرض الأول قام الباحث بالمقارنة بين متوسطي مجتمعين مرتبطين (صافي الدخل لعدد ستون شركة مسجلة والدخل الشامل لنفس الشركات) ، وبناء على نتائج التوزيع الطبيعي للبيانات سابق الإشارة إليه سيقدر الباحث عند المقارنة بين المتوسطات إما استخدام الإختبارات (البارامترية المعلمية) parametric tests (paired sampel - t) ذلك في حالة كون البيانات الخاصة بمجمعي الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً ، وفي هذه الحالة يكون الإختبار الأكثر ملائمة هو test ، أما في حالة عدم ثبوت توافر شرط التوزيع الطبيعي للبيانات فلا بد في هذه الحالة من استخدام أحد الإختبارات اللامعلمية Nonparametric Tests ، ليكون إختبار Wilcoxon Signed Ranks هو الإختبار الأكثر ملائمة لمجتمعين مرتبطين (iddrisu.,2015) مع الإستعانة بطبيعة الحال بمدخل القيمة الحرجة في قبول أو رفض فرض العدم ، ويطلق عليه إحصائياً *p-value approach* ، وهو يعني أن

الحصول على قيمة (T أو Z) تقل عن مستوى معنوية $a=0.05$ ويشير إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والعكس صحيح (Ramona et al ., n.d.) .

٣-٢-٢-٣- استخدام أسلوب الانحدار البسيط بطريقة OLS:

يتم استخدام نموذج الانحدار البسيط وفق طريقة OLS في اختبار الفرض الثاني والثالث والرابع لكي يتمكن الباحث من دراسة إلى أي مدى تستطيع بيانات الدخل الشامل التنبؤ بكل من العائد على السهم والقيمة السوقية العادلة للسهم وأخيراً التدفقات النقدية المستقبلية من أنشطة التشغيل ، ويتم ذلك على مرحلتين لكل فرض كالتالي :-

٣-٢-٢-٣-١- إجراء اختبار المعنوية الكلية F.Test وأحياناً يُطلق عليه Global test ، فإذا كانت القيمة الحرجة P.Value ل F أقل من $a=0.05$ أو $a=0.01$ فهذا يعني تمتع النموذج بالمعنوية الكلية.

٣-٢-٢-٣-٢- إجراء اختبار المعنوية الجزئية T.Test ، فإذا كانت القيمة الحرجة P.Value ل T أقل من $a=0.05$ أو $a=0.01$ فهذا يعني تمتع النموذج بالمعنوية الجزئية .

٣-٢-٢-٣-٣- يتم مقارنة معامل التحديد المعدل $Adj. R2$ لكل من نموذجي الدخل الشامل أو صافي الدخل واعتبار أن النموذج الذي يعطي أكبر $Adj. R2$ هو النموذج الأقوى كما تم بدراسات كل من (Dechow,1994) ومن بعده (Douglas J, 1998) ثم (Dhaliwal et al., 1999) وأخيراً دراسة (Saeedi , 2008)

٣-٣ التحليل والنتائج:

٣-٣-١ وصف إحصائي لرقما صافي الدخل والدخل الشامل:-

لمعرفة مدى وجود فروق جوهرية بين صافي الدخل والدخل الشامل قام الباحث باستخدام معدل العائد على السهم الواحد Earning per share، وهو مؤشر جيد للأداء المالي تم استخدامه بالدراسات السابقة (iddrisu.,2015) ويمكن الحصول عليه من قائمة الدخل التقليدية (آخر رقم في قائمة الدخل) وبالتالي يكون متاحاً لدي الباحث بيانات المجتمع الأول وهو صافي الدخل ، أما بيانات المجتمع الثاني وهي نصيب السهم من الدخل الشامل فيمكن الوصول إليها من قائمة الدخل الشامل عن طريق قسمة الدخل الشامل على عدد الأسهم التي تم على أساسها احتساب معدل العائد للسهم EPS الظاهر في نهاية قائمة الدخل التقليدية ، وقد لاحظ الباحث عدم احتساب أغلب الشركات لنصيب

السهم من الدخل/ (الخسائر) الشامل ، مما دعا الباحث إلى احتساب هذه النسبة كلما دعت الضرورة لذلك ، وبالتالي توفر للباحث بيانات المجتمع الثاني وهو معدل العائد على السهم الواحد على أساس الدخل الشامل . والجدول رقم ٥ يعطي وصفاً إحصائياً لمعدل العائد على السهم Earning per share وفقاً للدخل الشامل وصافي الدخل كما يلي :

Statistics			
<i>EPS(CI)</i>	<i>EPS (NI)</i>	<i>Descreptions</i>	
60	60	Valid	N
0	0	Missing	
2.5429	1.6461	Mean	
0.6632	0.3323	Median	
3.58	3.312	Skewness	
0.309	0.316	Std. Error of Skewness	
16.731	12.262	Kurtosis	
0.608	0.623	Std. Error of Kurtosis	
0	0	Minimum	
29.21	17.7	Maximum	
152.57	93.83	Sum	

جدول رقم (٥) وصف إحصائي لرقما صافي الدخل والدخل الشامل

لاحظ أن :

EPS (NI) = العائد على السهم وفق مؤشر صافي الدخل

EPS (CI) = العائد على السهم وفق مؤشر الدخل الشامل

ومن هذه الإحصائيات يمكن الوقوف على الحقائق التالية :-

(١) بالرجوع لمتغيرات صافي الدخل EPS(NI)، الدخل الشامل EPS(CI) وجد الباحث

أن قيمة التفلطح Kurtosis كانت 12.262 ، 16.731 على التوالي ، والخطأ المعياري لكليهما كان على التوالي 0.608 ، 0.623 .

(٢) أما بخصوص الإلتواء Skewness لمتغيرات صافي الدخل ، EPS (NI)، الدخل الشامل EPS(CI) وجد الباحث أن قيمتهما كانت 3.312 ، 3.580 على التوالي والخطأ المعياري لكليهما كان على التوالي 0.309 ، 0.316 .

(٣) كان الوسط الحسابي للعائد على الأسهم وفقاً لمعلومات صافي الدخل EPS (NI) 1.6461 والعائد على الأسهم وفقاً لمعلومات الدخل الشامل EPS(CI) قد تغيرت

إلى 2.5429 مما يعطي إنطباعاً أولياً باتجاه التغير بالزيادة نحو معلومات الدخل الشامل

٣-٤-١ إجراء اختبارات التوزيع الطبيعي :-

٣-٣-١ اختبار Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk.

يقيس الإختبار سالف الذكر ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ، علماً بأن القاعدة العامة المتبعة لإجراء هذا الإختبار هي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي في حالة

ما إذا كانت قيمة المعنوية (Sig) الخاصة بأي من إختبار-Kolmogorov-Smirnov أو Shapiro-Wilk أو كلاهما معاً أكبر من (α) القيمة $\alpha=0.05$ ، وبعد تشغيل البيانات لمتغيرات صافي الدخل (EPS(NI)) ، الدخل الشامل (EPS(CI)) حصل

الباحث على النتائج التالية الموضحة بالجدول التالي :-

Tests of Normality

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnova			variables
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
0.000	60	0.548	0	60	0.307	EPS(NI)
0.000	60	0.571	0	60	0.297	EPS(CI)

جدول رقم (٦) نتائج اختباري Shapiro-Wilk ، Kolmogorov-Smirnov

وباستقراء بيانات الجدول السابق رقم ٦ يتضح منه أن قيمة المعنوية $\text{Sig} = 0.000$ ، 0.000 لمتغيرات صافي الدخل (EPS(NI)) والدخل الشامل (EPS(CI)) على التوالي لكل من إختبارا كلومجروف سيميروف - شابيرو ويلك على التوالي ، وكليهما أقل من القيمة الحرجة $\alpha = 5\%$ مما يمكن معه الزعم بعدم توافر شرط التوزيع الطبيعي للبيانات .

٣-٣-١-١ إختبار التوزيع الطبيعي باستخدام التفلطح Kurtosis والإلتواء

.Skewness

من المتعارف عليه إحصائياً أنه بالإمكان الاستعانة بكل من التفلطح والإلتواء للتعرف على ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا على النحو التالي:-

أولاً : باستخدام التفلطح Kurtosis :-

ذكر (Hae-Young Kim., 2013) أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي للعينات التي تزيد عن 50 مشاهدة وتقل عن 300 مشاهدة ($300 < n < 50$) إذا كانت قيمة z المحسوبة للتفلطح أو الإلتواء تزيد عن القيمة الحرجة ومقدارها "3.290" ، وبحساب قيمة z المحسوبة اتوصل الباحث إلى أن قيمتها بالنسبة للتفلطح لمتغير صافي الدخل

^٣ شُنتج قيمة z المحسوبة للتفلطح Kurtosis أو z المحسوبة للإلتواء Skewness إحصائياً بالمعادلتين التاليتين

EPS (NI) ومتغير الدخل الشامل EPS (CI) كانتا 19.683 ، 32.935 على التوالي كما كانت قيمتا z للالتواء لمتغير صافي الدخل EPS(NI) ومتغير الدخل الشامل EPS كانتا 10.481، 11.586 على التوالي وكليةما أكبر من قيمة z الحرجة ومقدارها 3.290 مما يعني أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي وهو موضحاً بالجدول أرقام ٧، ٨ وهو ما يؤكد ويدعم نتائج اختبارا Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk

Sample size	Skewness	S.E.S	Z..skewness	المتغيرات بيان
60	3.58	0.309	11.586	الدخل الشامل EPS(CI)
60	3.312	0.316	10.481	صافي الدخل EPS (N)

جدول رقم ٧ اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام الالتواء (تم حسابه باستخدام برنامج)

Microsoft Excell 2007

Sample size	Kurtosis	S.E.K	Z..kurtosis	بيان المتغيرات
60	16.731	0.508	32.935	الدخل الشامل EPS(CI)
60	12.262	0.623	19.682	صافي الدخل EPS (NI)

جدول رقم ٨ اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام التفلطح (تم حسابه باستخدام برنامج)

Microsoft Excell 2007

٣-٣-٤ إختبار فروض البحث:

٣-٣-٤-١ إختبار الفرض الأول :

لا توجد فروق جوهرية بين رقما صافي الدخل والدخل الشامل .

لما كان الهدف من إختبار هذا الفرض هو المقارنة بين رقما الدخل الشامل وصافي الدخل باستخدام مؤشر نصيب السهم من العائد EPS كمقياس للأداء المالي ، ولما كان في ضوء تحليل شرط التوزيع الطبيعي للبيانات السابق إجراؤه قد توصل الباحث الى أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعيون ذلك فيما يخص نصيب السهم الواحد من العائد Earning Per Shar (راجع جداول أرقام ٦،٧،٨) ، ومن ثم سيتم المقارنة بين نصيب السهم من العائد وفقا لمعلومات الدخل الشامل EPS(CI) مع مثيلها المحسوب وفقاً لمعلومات صافي الدخل EPS(NI) وفقاً لاختبار wilcoxon sined ranks ، الذي تم إختياره

Skewness
S.E of Skewness

Kurtosis
S.E of kurtosis

حيث :-

Kurtosis = التفلطح ، *Skewness* = الالتواء

S.E of kurtosis = الخطأ المعياري للتفلطح ، *S.E of Skewness* = الخطأ المعياري للالتواء

لعدم توافر شروط التوزيع الطبيعي للبيانات (Daniel, n.d)، وتسير اجراءات الإختبار سالف الذكر على أساس تحديد القيمة المحسوبة الإحصائية $z_{Calculated}$ (value) ثم مقارنتها بالقيمة الحرجة (Criticalvalue) التي تقع بين القيمتين -1.95996 و +1.95996 فإن كانت القيمة المحسوبة تقع في هذا المدى أو اكبر منه يمكن الزعم بوجود فروق جوهرية ، ويدعم كل ذلك أن تكون (2- Asymp. Sig. tailed) أقل من مستوى 5%، وبعد تشغيل برنامج التحليل الإحصائي spss ver 16 حصل الباحث على نتائج على النحو التالي:-

Test Statistics^b

<i>EPS(CI) – EPS(NI)</i>	
<i>-3.490^a</i>	<i>Z</i>
<i>0.000</i>	<i>Asymp. Sig. (2-tailed)</i>

جدول رقم (٩) نتائج إختبار ويلجيسون للرتب

ولما كانت قيمة z المحسوبة (3.490) أكبر من القيمة الحرجة 1.95996 ، ولما كانت الاحتمالية (2-tailed) Asymp. Sig. = 0.000 أي أقل من القيمة الحرجة 1%، a=5%، بالتالي لا يجد الباحث مفرأ من رفض فرض العدم المنادي بعدم وجود فروق جوهرية بين نصيب السهم من الأرباح (EPS) كمقياس للأداء المالي والمحسوب على أساس صافي الدخل و مثيله المحسوب على أساس الدخل الشامل، وقبول الفرض البديل المنادي بوجود فروق معنوية لصالح الاتجاه البعدي أي نصيب السهم من الربح باستخدام الدخل الشامل ، ولا تتفق هذه النتائج مع دراسة (iddrisu.,2015) .

٣-٣-٤-٢ إختبار الفرض الثاني:

قوة إرتباط عائد السهم السنوي بالدخل الشامل أكثر من قوة إرتباطه بصافي الدخل. مما لا ريب فيه أن الأداء المالي للشركات يلعب دوراً كبيراً في تحديد العائد السنوي على الأسهم الذي يتم الحصول عليه ، ولما كانت معلومات الدخل الشامل إضافة إلى معلومات صافي الدخل باتت معروضة لجمهور المساهمين (الحاليين والمرتبين) ومحللي القوائم المالية ، وفي ضوءهما يتأثر العائد السنوي للأسهم ببورصة الأوراق المالية لذلك يمكن إختبار هذا الفرض بإجراء انحدار بين العائد على السهم وكلا من الدخل الشامل وصافي الدخل وهو ما سبق وذكره (Douglas J. 1998) و هو ما يطابق أيضاً ما ذكره (Dechow .,1994) بأن:

"Similar to Dechow (1994), the basic approach in both papers is to regress 'long-window' stock returns (cumulated over quarters or years) on net income and the alternative performance measure to see which measure is more highly"

ويذكر أن هذا النهج يتفق أيضا مع ما سلكه (Dhaliwal et al. 1999) ومن بعده (Saeedi . n.d)

والنموذج المستخدم هنا هو على النحو التالي:-

$$R_{it} = \alpha_0 + \beta_1 * NI_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(\text{Model 1})$$

$$R_{it} = \alpha_0 + \beta_1 * CI_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(\text{Model 2})$$

حيث:-

R = العائد السنوي على السهم .

it = السنة الحالية للشركة .

NI_{it} = صافي الدخل للشركة I خلال السنة T .

CI_{it} = الدخل الشامل للشركة I خلال السنة T .

ε_i = الخطأ العشوائي للتقدير .

وفي نفس السياق قام (Saeedi , 2008) بمقارنة تأثير كل من الدخل الشامل وصافي الدخل على العائد السنوي لأسهم الشركات Annual return لعينة الدراسة وذلك بمقارنة معامل التحديد المعدل Adjusted R² الخاص بعنصري المقارنة وهما صافي الدخل والدخل الشامل ، وانتهى إلى أن معلومات الدخل الشامل ليست لها أي أفضلية مقارنة بمعلومات صافي الدخل ، ويرى الباحث إمكانية إضافة أسلوب جديد لقياس مدى تفوق مقياس الدخل الشامل على مقياس صافي الدخل وذلك من خلال نموذج خطي واحد يجمع متغيرات صافي الدخل والدخل الشامل على النحو التالي :-

$$R_{it} = \alpha_0 + \beta_1 * NI_{it} + \beta_2 * CI_{it} + \epsilon_{it}$$

ويمكن في هذه الحالة أن تسير إجراءات إختبار مدى قوة رقم الدخل الشامل CI للشركة i خلال السنة المالية t مقارنة برقم صافي الدخل NI أو العكس على أساس مقارنة معامل الارتباط سواء كان β₁ NI_i وهو معامل ارتباط صافي الدخل أو β₂ CI وهو معامل ارتباط الدخل الشامل وذلك في تعظيم قيمة معامل التحديد R² ، وعلى أية حال ووفقاً لما تم إجراءه بالدراسات السابقة سيتم القيام بإجراء انحدار بطريقة المربعات الصغرى OLS مرتين (Dechow,1994)، المرة الأولى بين العائد على السهم وصافي الدخل ، والمرة الثانية بين العائد على السهم والدخل الشامل ، وسيتبع الباحث نفس المنهج ، حيث تم الحصول على قيمة العائد السنوي للسهم من الموقع الرسمي بورصة الأوراق المالية ، حيث ذكر موقع البورصة المصرية أن هذه العوائد تغطي الفترة من

٢٠١٦/١٢/٣١ حتى نهاية الربع الأول من ٢٠١٧ لكافة الشركات التي دخلت عينة

الدراسة .وبعد تشغيل البيانات حصل الباحث على النتائج التالية

بيان	نموذج ١ صافي الدخل NI	نموذج ٢ الدخل الشامل CI
<i>Adj. R2</i>	0.003-	0.07
<i>F (P-Value)- Global test</i>	0.821 (0.369)	4.930 (0.030)
<i>T (P-Value) T.Test</i>	0.906 (0.0369)	2.220(0.030)

جدول رقم (١٠) نتائج اختباري المعنوية الكلية والجزئية F و T عند اعتبار المتغير التابع هو العائد السنوي للأسهم من الجدول السابق تم المقارنة بين كلا النموذجين (رقم ١ ، ورقم ٢) ومنهما ظهر للباحث أن النموذج رقم ٢ الخاص بالدخل الشامل معنوي عند مستوى $a=5\%$ فقط ، ومربع معامل التحديد المعدل *Adj. R2* يعطيه الأفضلية حيث وصل إلى 0.070 أي أكبر من مربع معامل التحديد المعدل *Adj. R2* المحسوب على أساس صافي الدخل والذي كان $0.003-$ ، ويبرز ذلك الفرق بين مربعي معاملي التحديد إلى أي مدى أثر الدخل الشامل الآخر في إحداث الفارق وهو $0.067=[(0.07)-0.003]$ وذلك في ضوء الحقيقة العلمية المنادية بأن رقم الدخل الشامل يشمل كل من الدخل العادي مضافا إليه الدخل الآخر (أنظر شكل رقم ٢) كما أن اختبار المعنوية الكلية *Global test-(F)* يشير إلى معنوية نموذج رقم ٢ الخاص بالدخل الشامل عن نموذج رقم ١ الخاص بصافي الدخل ، حيث كانت قيمة F ومعنويتها $4.930(0.030)$ بينما بالنسبة للنموذج رقم ١ كانت قيمة F ومعنويتها $0.821 (0.369)$ وهي غير معنوية لأنها أكبر من القيمة الحرجة $a=0.05$ والقيمة $a=0.01$ بما يدل على قوة الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل عند إجراء اختبار المعنوية الكلية F ، بينما عند إجراء اختبار المعنوية الجزئية *T.Test* أعطت النتائج الأفضلية أيضاً للنموذج رقم ٢ للدخل الشامل لأن قيمة (P-Value) أقل من $(a=5\%)$ أنظر جدول رقم ١٠) مما يدعو الباحث إلى رفض فرض العدم وقبول فرض البحث المنادي بأن قوة ارتباط عائد السهم السنوي بالدخل الشامل أكثر من قوة ارتباطه بصافي الدخل ، مما يمكن معه الزعم بأن معلومات الدخل الشامل المحاسبية يمكن إعتبارها مقياس جيد للأداء المالي ، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Chikashi ., 2013) وكذلك مع دراسة (Choi ET AL ., 2007) وأيضاً (Choi , Zang .,2006) وفي المقابل تختلف هذه النتائج مع ما توصل إليه كل من: Ohlson and Shroff, 1992 وكذلك Kothari,1992 وأيضا كل من: Easton and Harris, 1991 وأيضا .(Zarowin, 1991;1992) وأخيراً (Saedi , 2008)

٣-٣-٤-٣ إختبار الفرض الثالث:

يمكن التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من أنشطة التشغيل بدلالة الدخل الشامل أفضل من صافي الدخل.

من المتعارف عليه أن الأداء المالي لمنشآت الأعمال ينعكس في نهاية الأمر على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية من أنشطة التشغيل (Dechow et al., 1998) ولهذا إذا ما كان الدخل الشامل مؤشر جيد وقوى للأداء المالي فيجب أن ينعكس ذلك في نهاية الأمر على التدفقات النقدية المستقبلية (Saeedi . 2005) ، ، ويستخدم الباحث النماذج الآتية كما تم استخدامها بدراسة (Dechow et al., 1998) :-

$$\text{CASH FLOW}_{i,t+1} = \alpha_0 + \beta_1 * \text{Niit} + \epsilon_i \dots \dots \dots (\text{Model 3})$$
$$\text{CASH FLOW}_{i,t+1} = \alpha_0 + \beta_1 * \text{COMPB}_{i,t} + \epsilon_{it} \dots \dots \dots (\text{Model 4})$$

حيث:-

$\text{CASH FLOW}_{i,t+1}$ = التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .

$t+1$ = السنة التالية .

Niit = صافي الدخل للشركة i خلال السنة الحالية T .

$\text{COMPB}_{i,t}$ = الدخل الشامل للشركة i خلال السنة الحالية T .

ϵ_i = الخطأ العشوائي للتقدير .

قبل إختبار الفرض الثالث ينبغي الإشارة إلى أن الباحث لم يتوافر لديه سوى القوائم المالية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، ومعها بيانات المقارنة المعدلة عن عام ٢٠١٥ ، من جهة أخرى فرض البحث الثالث يهتم بقياس صافي التدفق النقدي المستقبلي الذي يرمز له الباحث بالرمز $\text{CASH FLOW}_{i,t+1}$ مما استوجب توافر قوائم مالية صادرة في عام ٢٠١٧ وهو غير متوفر للباحث لأن الشركات لم تصدر تلك القوائم بعد وذلك عند إجراء هذه الدراسة ، وللتغلب على هذه المشكلة قام الباحث بالإستعانة بقوائم عام ٢٠١٥ المعدلة ومنها بطبيعة الحال قائمة الدخل الشامل خلال عام ٢٠١٥ ، حيث استخدمها الباحث للتنبؤ بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في ٢٠١٦ . وبناء على ما سلف قام الباحث باعتبار المتغير التابع هو التدفقات النقدية المستقبلية من أنشطة التشغيل من واقع القوائم المالية الصادرة في ٢٠١٦/١٢/٣١ $\text{CASH FLOW}_{i,t+1}$ والمتغير التابع في النموذج الثالث هو صافي الدخل خلال ٢٠١٥ ويرمز له بالرمز NI 2015 وبالنموذج الرابع الدخل الشامل خلال ٢٠١٥ ويرمز له بالرمز CI 2015 ، وبعد إجراء الانحدار بطريقة المربعات الصغرى حصل الباحث على النتائج التالية :-

بيان	نموذج ٣ صافي الدخل NI	نموذج ٤ الدخل الشامل CI
Adj. R2	0.11	0.17
F (P-Value)- Global test	4.347 (0.047)	5.147 (0.030)
T (P-Value) T.Test	2.243 (0.047)	2.267(0.030)

جدول رقم (١١) نتائج اختباري المعنوية الكلية والجزئية F و T عند اعتبار المتغير التابع صافي التدفق النقدي المستقبلي

اتضح للباحث من العرض السابق أن النموذج الخاص بالدخل الشامل CI رقم ٤ معنوي عن مستوى $a = 5\%$ فقط ، ومربع معامل التحديد المعدل Adj. R2 يعطيه الأفضلية حيث وصل إلى 0.17 أي أكبر من < مربع معامل التحديد المعدل Adj. R2 المحسوب على أساس صافي الدخل والذي كان 0.11، كما أن إختبار المعنوية الكلية (F)- Global test يشير إلى تفوق معنوية نموذج الدخل الشامل CI رقم ٤ عن نموذج صافي الدخل NI رقم ٣ ، حيث كانت قيمة F ومعنويتها (0.047) 4347 بينما بالنسبة للنموذج رقم ٤ الخاص بالدخل الشامل CI كانت قيمة F ومعنويتها (0.032) 5.147 بما يدل على قوة وأفضلية رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل عند إجراء اختبار المعنوية الكلية F ، بينما عند إجراء إختبار المعنوية الجزئية T.Test أعطت النتائج الأفضلية أيضاً للنموذج الرابع لأن قيمة (P-Value) أقل من ($a=5\%$ أنظر جدول رقم ١١) مما يدعو الباحث إلى رفض الفرض البديل (فرض العدم) وقبول فرض البحث المنادي بأن التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من أنشطة التشغيل بدلالة الدخل الشامل أفضل من صافي الدخل ، مما يمكن معه الزعم بأن معلومات الدخل الشامل المحاسبية يمكن اعتبارها مقياس جيد للأداء المالي وذلك فيما يخص الشركات المصرية المسجلة . وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه كل من (Chikashi ., 2013) وكذلك Choi ET AL (2007) ، وأيضاً (Zang ., 2006) ، وفي المقابل تختلف هذه النتائج مع ما توصل إليه كل من: Ohlson and Shroff, 1992 وكذلك Kothari, 1992 وأيضاً كل من: Easton and Harris, 1991 وأيضاً (Zarowin, 1991; 1992) وأخيراً Ali (Saeedi , 2008) .

٣-٣-٤ - إختبار الفرض الرابع:

علاقة ارتباط القيمة السوقية للسهم بالدخل الشامل أقوى من نفس علاقته بصافي الدخل أشار (Saeedi, 2008) نقلاً عن كل من (kothari, Zimmerman., 1995) إلى أن على الباحثين استخدام مؤشر أسعار الأسهم السوقية عند تحديد مدى أفضلية معلومات الدخل الشامل مقارنة بمعلومات صافي الدخل ، وكان النموذج المستخدم بالدراسات السابقة على النحو التالي :-

$$\text{MARKET PRICE} = \alpha_0 + \beta_1 * Niit + \epsilon_i \dots \dots \dots \text{ (Model 5)}$$

$$\text{MARKET PRICE} + 1 = \alpha_0 + \beta_1 * \text{COMPB}_{it} + \epsilon_{it} \dots \dots \dots \text{ (Model 6)}$$

حيث :-

MARKET PRICE = القيمة السوقية للسهم

Niit = صافي الدخل للشركة I خلال السنة T

Ciit = الدخل الشامل للشركة I خلال السنة T

ϵ_i = الخطأ العشوائي للتقدير

وقد حصل الباحث من بورصة الأوراق المالية في نهاية الربع الأول من ٢٠١٧ ، أي بعد نشر القوائم المالية مباشرة على القيمة السوقية لأسعار أسهم الشركات التي دخلت عينة الدراسة ، وبعد إجراء الانحدار بطريقة المربعات الصغرى بين متغيرات الدراسة حصل الباحث على النتائج التالية :-

بيان	نموذج ٥ صافي الدخل NI	نموذج ٦ الدخل الشامل CI
Adj. R2	0.036	0.1
F (P-Value) Global test	3.197 (0.079)	7.434 (0.008)
T (P-Value) T.Test	1.943 (0. .079)	1.68(0.008)

جدول رقم (١٢) نتائج اختباري المعنوية الكلية والجزئية F و T عند اعتبار المتغير التابع القيمة السوقية العادلة للسهم

من الجدول السابق رقم ١٢ يتضح للباحث أن النموذج الخاص بالدخل الشامل رقم ٦ معنوي عن مستوى $a=5\%$ وأيضاً $a=0.01$ ، كما وجد الباحث أن مربع معامل التحديد المعدل Adj. R2 يعطيها القوة والأفضلية على حد سواء ، حيث كان $Adj. R2 = 0.10$ أي أكبر من ($<$) مربع معامل التحديد المعدل Adj. R2 المحسوب على أساس صافي الدخل والذي كان 0.036، كما أن إختبار المعنوية الكلية (F)-Global test يشير إلى أفضلية وقوة نموذج الدخل الشامل رقم ٦ على نموذج صافي الدخل رقم ٥ ، حيث كانت قيمة F ومعنويتها للنموذج رقم ٦ = (0.008) 7.434 وهي أقل من القيمة الحرجة $a=0.01$ بينما بالنسبة للنموذج رقم ٥ كانت قيمة F ومعنويتها = (0.079) 3.197 وهي أكبر من القيمة الحرجة $a=0.01$ بما يدل على قوة رقم الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل عند التنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم ببورصتى القاهرة والأسكندرية ، بينما عند إجراء إختبار المعنوية الجزئية T.Test أعطت النتائج الأفضلية أيضاً للنموذج رقم ٦ الخاص بالدخل الشامل لأن قيمة (P-Value) أقل من ($a=5\%$ وأيضاً $a=1\%$ أنظر جدول رقم ١٢) مما يدعو الباحث إلى رفض الفرض البديل (فرض العدم) وقبول فرض البحث المنادي بتمتع علاقة الارتباط بين القيمة السوقية للأسهم والدخل الشامل

بقوة أفضل من نفس العلاقة بصافي الدخل ، مما يمكن معه الزعم بأن رقم الدخل الشامل مقياس جيد للأداء المالي فيما يخص الحالة المصرية .

٤- الملخص والنتائج:

قام الباحث فور تطبيق المعيار المحاسبي المصري الأول المعدل في ٢٠١٦ ، بقياس مدى قوة رقم الدخل الشامل مقابل رقم صافي الدخل كمقياس جديد للأداء المالي ، وذلك عند التنبؤ بعائدات الأسهم السنوية ببورصة الأوراق المالية المصرية و التدفقات النقدية المستقبلية من أنشطة التشغيل وأخيراً عند التنبؤ بالقيمة السوقية لأسعار السهم ببورصة الأوراق المالية المصرية، وقد تم تقسيم الدراسة لعدة أقسام ، تعلق القسم الأول بالإطار العام للبحث الذي شمل بطبيعة الحال طبيعة المشكلة وأهداف البحث وأهميته وفروضه وحدوده والدراسات السابقة ذات الصلة ، وُذيلت هذه الدراسات بتعقيب الباحث عليها ومواطن الاستفادة من بعضها ، بينما تعلق القسم الثاني بالإطار النظري للبحث الذي تم في نهايته التوصل إلى نتائج نظرية مفادها أنه في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة النظر الحديثة يجب أن تتمتع المعلومة المحاسبية بالملاءمة والعرض المحايد أو العادل ، وهو ما لا يوفره رقم صافي الدخل مما يعطي الأفضلية من الناحية النظرية لرقم الدخل الشامل ، أما القسم الثالث فتعلق بالتحليل العملي واختبار الفروض الذي استلزم قيام الباحث باستخدام أسلوب المقارنة بين المتوسطات **Compare Means** بين مؤشري العائد على السهم **EPS** كأحد مؤشرات الأداء المالي قبل وبعد تطبيق قائمة الدخل الشامل ، مع الإستعانة بمدخل القيمة الحرجة (*p-value approach*) الذي أظهر وجود فروق معنوية عند مستوى $a=0.01$ بين رقما صافي الدخل والدخل الشامل وهو الأمر الذي دعا إلى الإستمرار في إختبار باقي فروض البحث ، وقد أظهرت النتائج العملية إمكانية الإعتماد على رقم الدخل الشامل في التنبؤ بكل من التدفقات النقدية المستقبلية من أنشطة التشغيل والعائد السنوي على الأسهم والقيمة السوقية العادلة لأسهم الشركات المصرية المسجلة ، حيث كانت قيمة معامل التحديد المعدل **R2Adjusted** لهذه المؤشرات (0.17، 0.07، 0.10) على التوالي، وهي تعنى أن الدخل الشامل يفسر 0.17 من التدفقات النقدية المستقبلية ، ويفسر كذلك 0.07 من العائد السنوي ، وأخيراً يفسر حوالى 0.10 من القيمة السوقية العادلة للسهم ببورصة الأوراق المالية المصرية ، والشئ الأكثر أهمية هذه النتائج أن مستوى معنويتها كان عند مستوى $a=0.05$ لبعض المؤشرات وعند مستوى $a=0.01$ للبعض الآخر أي عند مستوى ثقة يتراوح بين 0.95 إلى 0.99 ، مما يدل على إمكانية الاعتماد على رقم الدخل الشامل كمؤشر جديد للأداء المالي فيما يخص حالة الشركات المصرية المسجلة.

٥-١ مقترحات بحثية مستقبلية :-

٥-١-١ يقترح الباحث ضرورة التعرض لقياس أكثر بنود الدخل الشامل تأثيراً في الأداء المالي مع إدخال قطاعات جديدة وزيادة حجم العينة بإدخال السنوات ما بعد ٢٠١٦ لعينة الدراسة.

٥-٢-٢ ضرورة التطرق لمدى قدرة بيانات الدخل الشامل على التنبؤ بصافي الدخل.

٥-٢-٣ يوصي الباحث بإستكمال الجهد الحالي بالتطرق لمدى تأثير الدخل الشامل على ضريبة الدخل ، على اعتبار أن الدخل الشامل يؤثر في صافي الدخل المحاسبي والأخير أساس قياس ضريبة الدخل.

٥-١-١ وأخيراً يقترح الباحث ضرورة التعرض لقياس القيمة الملاءمة للدخل للشامل باستخدام نموذج حقوق الملكية.

٦-مراجع الدراسة :

٦-١ المراجع العربية:-

١- موقع البورصة المصرية

<http://www.egx.com.eg/arabic/homepage.aspx>

٢- أبو طالب ., يحيى (٢٠١٢) نظرية المحاسبة في إطار فكري جديد . مكتبة عين شمس , القاهرة.

٣- معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٥) .

٦-٢ المراجع الأجنبية:-

-Ali Saedi (2008) , "Examining the Superiority of Comprehensive Income to NetIncome as a Measure of Firm Performance"
,available at :

[http://www.americanjournalofscientificresearch.com/sample_article\[1\].pdf](http://www.americanjournalofscientificresearch.com/sample_article[1].pdf)

- Bamber, L.S., Jiang, J., Petroni, K. and Wang, I.Y. (2010), "Comprehensive income: who's afraid of performance reporting?", The Accounting Review, Vol. 85 No.

- Biddle G. C. and J. Choi, 2003. "Is Comprehensive Income useful?", Working paper under Review, Hong Kong university of Science & Technology, Hong Kong.

- Brief, R.P., and K.V. Peasnell, 1996. "Clean surplus: A link between accounting and finance", Garland Publishing, New York.
- Cahan Steven F., Stephen M. Courtenay, Paul L. Gronewoller, and David R. Upton, (2000) "Value Relevance of Mandated Comprehensive Income Disclosures", *Journal of Business Finance and Accounting* (27:9 & 10)
- Chambers, D., Linsmeier, T.J., Shakespeare, C. and Sougiannis, T. (2007), "An evaluation of SFAS No. 130 comprehensive income disclosures", *Review of Accounting Studies*, Vol. 12
- Cheng, C.S.A., Cheung, J.K. and Gopalakrishnan, V. (1993), "On the usefulness of operating income, NI and comprehensive income in explaining security returns", *Accounting & Business Research*, Vol. 23
- Chikashi, T. (2013,) "An Investigation of Comprehensive Income and Firm Performance: The Case of the Electric Appliances Industry of the Tokyo Stock Exchange Accounting and Finance Research Vol. 2, No. 2, [http:// www.sciedu.ca/afr](http://www.sciedu.ca/afr).
- Choi, J.-H. Yoonseok, Z., (2006), Implications of Comprehensive Income Disclosure for Future Earning and Analysts' Forecasts, in: *Seoul Journal of Business*, Vol. 12, No. 2, December.
- Christopher P. Agoglia (2011) Principles-Based versus Rules-Based Accounting Standards: The Influence of Standard Precision and Audit Committee Strength on Financial Reporting Decisions
<http://www.audytax.mx/wp-content/uploads/2015/07/Agoglia-dopunick-y-Tsakumis-2011.pdf>
- Schroeder, R.G., Myrtle W.C., and M.
- Cathey J.M., (2011), *Financial Accounting Theory and Analysis: Text and Cases*. Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, Inc., 11th Edition.
- Dastgir, M. and Velashani, A.S. (2008), Comprehensive Income and Net Income as Measures of Firm Performance: Some Evidence for Scale Effect, *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, 12.
- Daniel Boduszek (n.d) " Non Parametric Tests in SPSS within subjects" available at <http://webzoom.freewebs.com/danielboduszek/documents/Nonparametric%20tests%20within-subjects%20SPSS%20-%20D.%20Boduszek.pdf>
- Dhaliwal D., Subramanyam, K.R., Trezevant, R., (1999), "Is Comprehensive Income Better to Net Income as a Measure of firm Performance?", *Journal of Accounting and Economics*, 26.

- Financial Accounting Standards Board, (1985) "Statement of Financial Accounting Concepts No. 6: Elements of Financial Statements" (Norwalk, CT: Financial Accounting Foundation).
- Financial Accounting Standards Board (1997). 'Statement of Financial Accounting Standard N°130: Reporting Comprehensive Income', FASB, June 1997.
- Goncharov, I. and Hodgson, A. (2008), "The comprehensive income issue in Europe", available at: <http://ssrn.com/abstract/41313134> (accessed 16 November 2010).
- Hae-Young Kim (2013) Statistical notes for clinical researchers: assessing normal distribution (2) using skewness and kurtosis ISSN 2234-7658 (print) / ISSN 2234-7666 (online) <http://dx.doi.org/10.5395/rde.2013.38.1.52>
- Hirst E. and Hopkins P. (1998), Comprehensive Income Reporting and Analysts' Valuation Judgments, Journal of Accounting Research, Vol. 36, pp. 47-75.
- IASB, International Accounting Standards Board (2008), IAS 1 "Financial Statement Presentation", Preliminary Views, Available from <http://www.iasb.org>
- iddrisu M. and Osman I. (2015), the impacts of comprehensive income reporting on financial performance of ghanian firms with public accountability " available at : <http://ijecm.co.uk/wp-content/uploads/2015/03/3330.pdf>
- International Accounting Standards Board (IASB) (2009), International Accounting Standard 1, Presentation of Financial Statements.
- Johnson, L.T., Reither, C.L., & Swieringa, R.J. (1995). Commentary, Toward Reporting Comprehensive Income. Accounting Horizons, Vol. 9,
- Kanagaretnam K., Mathieu, R., Shahata, M., (2004), Usefulness Of Comprehensive Income Reporting in Canada, Working Paper, McMaster University.
- Kaewprapa, K., and Ussahawanitchakit, P., (2011), "Effects of comprehensive income reporting on decision making quality of listed companies in Thailand", European Journal of Management, Vol. 11, No: 4.
- Kothari, S.P., 1992. Price Earnings Regressions in The Presence of Prices Leading Earnings: Implications for Earnings Response Coefficients. Journal of Accounting and Economics 1
- Maines, L.A. and Mcdaniel, L.S., (2000), Effects of Comprehensive Income Characteristics on Nonprofessional

- Investors` Judgments: The Role of financial Statement presentation format, Accounting Review, 75 (April), pp. 179-207.**
- **Newberry, S. (2003). Reporting Performance: Comprehensive Income and its Components. Abacus, Vol. 39, Issue No.3**
 - **Robinson, L.E. (1991). The Time Has Come to Report Comprehensive Income. Accounting Horizons,**
 - **SFAS, Statement of financial accounting standards No. 130: Reporting comprehensive income. (1997) Financial Accounting Standards Board, Stamford, CT.**
 - **Patrizia , Amelio,(2014) "Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance? " General european Review of economic issues , Volume 17**
 - **United Nations Conference on Trade and Development (2008) Review of practical implementation issues relating to international financial reporting standards Case study of Egypt http://unctad.org/en/docs/c2isard45_en.pdf**
 - **Robinson L. E., 1991. "The Time Has Come to Report Comprehensive Income", Accounting Horizons 5(June).**
 - **Wang, Y., Buijink, W., and Eken, R. (2006), The value relevance of dirty surplus accounting flows in the Netherlands, The International Journal of Accounting, vol. 41: 10.1016/j.intacc.2006.09.005.**
 - **Zülch, H., Pronobis, P., (2010), The predictive power of comprehensive income and its individual components under IFRS, HHL Arbeitspapier-HHL Working paper, No. 95. Leipzig: HHL – Leipzig Graduate School of Management.**